

قولاً واحداً

تركيا بين التقارب مع موسكو وسياسة واشنطن تجاهها

تحسين الحلبي

أصبح من الواضح الآن وخصوصاً في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة على حكومة أردوغان أن معظم مظاهر الفوضى الخلاقة التي تبتئها الإدارات الأمريكية لتشكيل ففي الجبهة الداخلية التركية ازدياد عدد الجهات التي يشن عليها أردوغان الحملات العسكرية والأمنية والسياسية بدءاً من الأكراد الأتراك وانتهاء بأبصار خصمه (غولن) ومروراً بعدد من الأحزاب اليسارية التركية وخصوصاً (حزب الشعوب الديمقراطي).

وعلى حدوده مع سورية انتقل أردوغان إلى مرحلة تصعيد غير مسبوق في حربه على أكراد سورية حين اخترق الحدود بقوات تركية لضرب مجموعات كردية سورية تدعمها الولايات المتحدة بينما يقول هو إنه يدعم مجموعات معارضة مسلحة سورية إسلامية تبتئها واشنطن والغرب.

وفي ظل هذه الصراعات والصروب في ساحة اللعب الأميركي وحلفائه من دول مثل تركيا ومن مجموعات تتصارع بينها وبين بعضها وبين تركها هل هناك شك في عدم انتقال الفوضى الخلاقة إلى كل أشكال الحياة السياسية الداخلية والخارجية في تركيا؟

والأ يعنى هذا أن تحالف أردوغان مع واشنطن والغرب هو الذي يولد كل هذه التناقضات وفوضاها الخلاقة لمصلحة أميركية إسرائيلية واضحة؟

إن معظم المحللين الأميركيين والإسرائيليين أكد في أكثر من مناسبة منذ احتلال العراق أن تفتت وتقسيم العراق إلى كيانات سياسية طائفية إثنية منفصلة سيشكل المدخل الرئيسي لتفتت وتقسيم جواره السوري والإيراني بل سيشكل قاعدة العمل السياسي والعسكري لتحقيق هذا الهدف الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

وفي ذلك الوقت فضل (البنتاغون) وزارة الدفاع الأميركية الاعتماد على تركيا لتحقيق هذا الهدف من دون المساس بالسياسة السياسية الراهنة لتركيا.

لكن تطورات الحرب الأميركية على العراق منذ عام ٢٠٠٣ حتى هذه اللحظة حملت معها أوضاعاً غير مسبوقه شملت دولاً كثيرة.

وتحقق خلالها صمود منقطع النظير لسورية في مجابهة وإحباط هذا المخطط وفرض هذا الصمود وانتشار إرهاب داعش تقارباً عرقياً سورياً إيرانياً شكل هو الآخر عاملاً معرقلًا لتقسيم العراق في هذه الظروف ولم يتحول إقليم كردستان العراق إلى دولة وعد بها في مناسبات كثيرة قادة الإقليم وبالمقابل لم يتحقق لأردوغان أي من أهدافه في سورية وأصبحت الفوضى الخلاقة التي تفرض مظاهرها في الساحة التركية هي ثمرة السياسة التي انتهجها بحق سورية.

ومنذ أشهر قليلة ازداد تداول وسائل إعلام أميركية وإسرائيلية بأبناء وتحليلات تتحدث عن إمكانية تقسيم تركيا نفسها فتمت عنوان: «هل تنجح تركيا نحو التقسيم؟» نشر الموقع الإلكتروني (المنيتور) (al-monitor) تحليلاً بهذا المعنى وقبل ذلك بعام تقريباً كتب (ميكائيل روبين) موظف سابق في (البنتاغون) لشؤون الشرق الأوسط والعراق بشكل خاص مقالاً بالعنوان نفسه في زاوية (سياسة الأميركية في الشرق الأوسط) موقع مؤسسة المشروع الأميركي (AEI) يدافع فيه عن ضرورة تقسيم تركيا وعدم بقائها موحدة على هذا النحو.

ويبدو أن تطورات السياسة التركية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة والحديث عن تقارب روسي تركي إيراني يعكس انفرجاً لسوريا بدأ يقلق واشنطن التي قد تلجأ إلى سياسة حرمان موسكو وطهران من نتائج هذا التقارب بانتهاج خطة تهدد تركيا بالتقسيم وخصوصاً بعد أن تحول الموضوع الكردي في تركيا إلى أولوية في جدول عمل أردوغان بطريقة تختلف عن مرحلة ما قبل الانقلاب الفاشل.

وما الذي يمنع واشنطن من أن يكون لها خطط احتياطية لمثل هذه الأهداف ووفق قاعدة جديدة ترى فيها أنه لكي تقسم واشنطن العراق وسورية معاً يجب عليها تقسيم تركيا من أي مدخل كردي أو غيره، ولكي تعمل على تقسيم إيران يجب عليها تقسيم تركيا أولاً؟ وبهذه الطريقة ستنال واشنطن تتسكك بهدفها الإستراتيجي وهو تحويل إسرائيل إلى أكبر قوة مستقرة إقليمياً تخدم إستراتيجيتها في المنطقة.

تمهيجات تركية بضوء أصفر دولي لـ «المنطقة الآمنة»

أنقرة تبلغ واشنطن: «عملية برية» ضد «حماية الشعب» إذا لم تنسحب من منبج

المسؤولين الأتراك من مواقف القوى الكبرى انتقلت من الضوء الأحمر (المعارضة) بخصوص إنشاء المنطقة الآمنة إلى الأصفر (عدم الممانعة). وإن لم تكن بعد وصلت إلى الضوء الأخضر (الموافقة) على المنطقة الآمنة.

من جهة أخرى، لفت كالبين في تصريحاته التلفزيونية التي نقلتها وكالة «رويترز» للأنباء، إلى أن أردوغان يدافع باتجاه خطة مبدئية لوقف إطلاق النار في حلب لمدة ٤٨ ساعة ثم تعديدها خلال عطلة عيد الأضحي التي تبدأ يوم الأحد المقبل.

وقال قبايبي في ميليشيا «السلطان مراد» التي تنطوي تحت لواء عمليات «درع الفرات» المدعوم تركيا: إنهم يرغبون في إقامة «منطقة آمنة» على المناطق الحدودية التي تستعديها «المعارضة»، من داعش، لكنه شدد على أن ذلك يتطلب اتفاقاً بين روسيا وتركيا والولايات المتحدة. ونقلت وكالة «رويترز» للأنباء عن أحمد عثمان قوله: إن «المعارضة المدعومة من تركيا ستجبر قريباً على مواجهة مقاتلين أكراد (حماية الشعب) لأنهم لم ينسحبوا من المنطقة بناء على مطالبات من الولايات المتحدة وروسيا وتركيا».

وسبق لقبايبي في «وحدات حماية الشعب» والإدارة الذاتية التابعة لـ«الاتحاد الديمقراطي» أن أعربوا عن رفضهم الانسحاب من مدينة منبج، على الرغم من تأكيدات المسؤولين الأميركيين أن عناصر الوحدات انسحبت من المدينة «إلى حد كبير». كما ضغطت «الوحدات» على الميليشيات العربية في تحالف ميليشيا «الديمقراطية» من دمشق وريف حلب الشمالي الشرقي، والتي يقودها «الاتحاد الديمقراطي»، بشأن جدار عازل تبنيه تركيا على الحدود مع سورية.

ونجحت واشنطن قبل نحو عشرة أيام في إقناع مشارك جرت في ريف جرابلس الجنوبي بين الجيش التركي والميليشيات المدعومة من قبله، من جهة، ومسلي ميليشيا «مجلس جرابلس العسكري» المدعوم من ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية»، من جهة أخرى، وحرص المسؤولون الأميركيون جميع الأطراف على قائل تنظيم داعش خوفاً من أن يصب القتال بين حلفاء واشنطن ولمصلحة التنظيم، واقتضى الترتيب الذي توصل إليه المسؤولون الأميركيون بوقف المراكب وانسحاب مسلحي ميليشيا «مجلس جرابلس العسكري» إلى منبج، والتعهد بجدد أمام الأتراك بالانسحاب من منبج، و«وحدات حماية الشعب» من المدينة. ولا تقتفي تركيا بالاعروض أميركياً بل تطالب بخروج ميليشيا «الديمقراطية» بالكامل من منبج، ويبدو أن فسحة التهديد التي نجحت الجهود الدبلوماسية الأميركية في تأميتها حول هذه المدينة شارفت على نهايتها بعد وصل الشريط



عناصر من «سورية الديمقراطية» في منبج

الحديدي ما بين جرابلس والراعي. وتباحث وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر والتركي فكري إيشك هاتفياً أمس حول «آخر التطورات المتعلقة بعملية درع الفرات التي تقودها قوات الجيش الحر بمساعدة من تركيا وقوات التحالف الدولي». حسبما ذكر موقع «ترك برس». ووفقاً للموقع فقد توعد إيشك خلال المحادثات مع كارتر أن «تشن بلاده عملية عسكرية برية ضد عناصر حزب الاتحاد الديمقراطي الموجودين في مدينة منبج في حال لم ينسحبوا إلى غربي نهر الفرات». وستتناول الوزيران على هامش اجتماع الأمم المتحدة لحماية السلام المنعقد في العاصمة البريطانية لنش الأسبوع المقبل، تفاصيل

مجرى الأحداث في شمال سورية والخطوات التالية التي سيتم الإقدام عليها ضمن إطار عملية «درع الفرات» التي أطلقتها تركيا قبل نحو أسبوعين. ويأتي اجتماع كارتر إيشك بعد لقاء الرئيس الأميركي باراك أوباما والتركي رجب طيب أردوغان على هامش قمة مجموعة دول العشرين في مدينة هانغتشو الصينية. وحرص أوباما على التقارب مع أردوغان بعد التوتر الذي ساد علاقات البلدين على خلفية الموقف الأميركي الفاتر تجاه محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا منتصف شهر تموز الماضي. وأعلن أردوغان أول من أمس أنه أعاد طرح إنشاء «منطقة آمنة» في شمال سورية لإسكان

اللاجئين على زعماء الدول الكبرى خلال قمة هانغتشو، ومن هؤلاء الرئيس الأميركي باراك أوباما والرئيس فلاديمير بوتين. وطريقة مبطنة أشار أردوغان إلى تحرك في الموقف الدولية من هذا المطالب التركي المزمع، إذ لفت إلى أن الدول الكبرى «لم تعترض» عليه، وإن كانت «لم تتخذ إجراءً من أجل إنشائها». وأعاد المتحدث باسم الرئاسة التركية التأكيد أمس على ما صرحه أردوغان من الصين. وقال إبراهيم كالبين لشبكة «إن. تي. في» التلفزيونية التركية إن القوى العالمية لم تستبعد فكرة تركيا بشأن إقامة «منطقة آمنة» في سورية لكنها لم تجد إرادة واضحة لتنفيذ هذه الخطة. وكانت الدول الغربية وروسيا صريحة في رفضها هذا المطالب سابقاً، وتوحي تصريحات

الجدار التركي

داخل الأراضي السورية، منوهاً إلى أنه سيتم تشكيل لجنة من «الإدارة الذاتية» للإشراف على بناء الجدار، وأن الأليات العسكرية التركية لن تدخل أراضي عين العرب. وأكدت مصادر إعلامية أن الانضمام المستمر منذ ١٠ أيام على الحدود عند مدينة عين العرب، قد تم فضه بعد تحقيق مطالب المتصمين بإرجاع مكان بناء الجدار.

نقلت مواقع إعلامية عن الرئيس المشترك لحركة المجتمع الديمقراطي في عين العرب أحمد شيوخ أن الاتفاق مع السلطات التركية تم على بناء الجدار على مسافة ٨ أمتار جنوب سكة الخطار. معتبراً أن ذلك «يتوافق مع الموائج الدولية». وأضاف شيوخ: إن الاتفاق جاء بعد انضمام أهالي المدينة على الحدود، رفضاً لبناء الحكومة التركية للجدار بعرض ٢٠ متراً

اتهم أميركا بأنها تريد استثناء «النصرة» من القصف

خدام لـ«الوطن»: واشنطن وموسكو قد تتوصلان لاتفاق بشأن سورية قبل الانتخابات الأميركية

الاتفاق إلا إذا تم فصل مقاتلي الميليشيات المسلحة المدعومين من واشنطن وحلفاء في الشرق الأوسط، عن المتشددين المرتبطين بـ«جبهة فتح الشام» الذين ينتشرون في بعض مناطق سيطرة المعارضة في سورية. وأوضح خدام في رده على سؤال: إن كان كبري ولافروف سينتخمان من تجاوز الخلافات بشأن الاتفاق أن «الروس يريدون مزيداً من الوقت لكي يتم حصار حلب بالكامل وإبعاد المسلحين إلى ما بعد خان طومان وكذلك لصد الهجوم الأخير في شمال حماة، والأميركيون أيضاً يريدون بعض الوقت لدماج «النصرة» بغيرها من الفصائل حتى تستطج حجة تصنيفها إرهابية». وأضاف: «ربما بعد إجتاز هذه المسائل التقنية سوف يتم الإعلان عن وقف العمليات الحربية ويتم البدء بالملف السياسي».

ولنحبة الوقت الذي يمكن أن يستغرقه الجانبان للتوصل إلى اتفاق، قال خدام: «ربما بضعة أسابيع، لكن حتماً قبل موعد الانتخابات الأميركية». ومن المقرر، أن تجري الانتخابات الرئاسية الأميركية في شهر تشرين الثاني التي يتنافس فيها على منصب الرئيس هذه؛ اللولايات المتحدة وأن توجه كل القوى لضرب (تنظيم) داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية».

وتنص روسيا على أنه لا يمكنها الموافقة على إجتماعها لساعات طويلة لأوباما إلى تحقيق أي انتصار على صعيد مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال خدام: «الخلاف الأساسي بينهما يتعلق بمسألتين أساسيتين الأولى: أن أميركا تريد استثناء جبهة النصرة (جبهة فتح الشام حالياً) من القصف بحجة أنه من غير المنطق إبعاد الفصائل (المسلحة) الأخرى عنها، والمسألة الأخرى أن أميركا تريد وفقاً لعمليات الحربية وأن تتوجه كل القوى لضرب (تنظيم) داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية».

ووفقاً لما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن سمته «مصدراً خاصاً» أن المسلحين في مدينة المعصمية بريف دمشق طلبوا من السلطات السورية إنجاز المصالحة الوطنية في منطقتهم بأسرع وقت ممكن أسوة بمدينة داريا. وأبدوا استعدادهم «لتسليم كامل سلاحهم الخفيف والمتوسط وغيره وتسوية أوضاعهم والعودة لممارسة حياتهم المدنية، رافضين الذهاب إلى مدينة «دلب»، واستطرد المصدر بالقول: «إلا أنه يوجد قسم قليل يرفض المصالحة وحصلت مشاجرات بينهم وبين الراغبين في المصالحة الوطنية، ومن الشروط التي وضعت للاتفاق على المصالحة هي إخلاء المواقع من المسلحين وتسليم سلاحهم الخفيف والعتاد بالكامل، وتسوية وضعهم لممارسة حياتهم المدنية».

ووافقاً لما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن سمته «مصدراً خاصاً» أن المسلحين في مدينة المعصمية بريف دمشق طلبوا من السلطات السورية إنجاز المصالحة الوطنية في منطقتهم بأسرع وقت ممكن أسوة بمدينة داريا. وأبدوا استعدادهم «لتسليم كامل سلاحهم الخفيف والمتوسط وغيره وتسوية أوضاعهم والعودة لممارسة حياتهم المدنية، رافضين الذهاب إلى مدينة «دلب»، واستطرد المصدر بالقول: «إلا أنه يوجد قسم قليل يرفض المصالحة وحصلت مشاجرات بينهم وبين الراغبين في المصالحة الوطنية، ومن الشروط التي وضعت للاتفاق على المصالحة هي إخلاء المواقع من المسلحين وتسليم سلاحهم الخفيف والعتاد بالكامل، وتسوية وضعهم لممارسة حياتهم المدنية».

ووافقاً لما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن سمته «مصدراً خاصاً» أن المسلحين في مدينة المعصمية بريف دمشق طلبوا من السلطات السورية إنجاز المصالحة الوطنية في منطقتهم بأسرع وقت ممكن أسوة بمدينة داريا. وأبدوا استعدادهم «لتسليم كامل سلاحهم الخفيف والمتوسط وغيره وتسوية أوضاعهم والعودة لممارسة حياتهم المدنية، رافضين الذهاب إلى مدينة «دلب»، واستطرد المصدر بالقول: «إلا أنه يوجد قسم قليل يرفض المصالحة وحصلت مشاجرات بينهم وبين الراغبين في المصالحة الوطنية، ومن الشروط التي وضعت للاتفاق على المصالحة هي إخلاء المواقع من المسلحين وتسليم سلاحهم الخفيف والعتاد بالكامل، وتسوية وضعهم لممارسة حياتهم المدنية».

ووافقاً لما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن سمته «مصدراً خاصاً» أن المسلحين في مدينة المعصمية بريف دمشق طلبوا من السلطات السورية إنجاز المصالحة الوطنية في منطقتهم بأسرع وقت ممكن أسوة بمدينة داريا. وأبدوا استعدادهم «لتسليم كامل سلاحهم الخفيف والمتوسط وغيره وتسوية أوضاعهم والعودة لممارسة حياتهم المدنية، رافضين الذهاب إلى مدينة «دلب»، واستطرد المصدر بالقول: «إلا أنه يوجد قسم قليل يرفض المصالحة وحصلت مشاجرات بينهم وبين الراغبين في المصالحة الوطنية، ومن الشروط التي وضعت للاتفاق على المصالحة هي إخلاء المواقع من المسلحين وتسليم سلاحهم الخفيف والعتاد بالكامل، وتسوية وضعهم لممارسة حياتهم المدنية».

اجتماع لوزراء «أصدقاء سورية» في لندن لمباركة «وثيقة العليا للمفاوضات» ومعارضة الداخل تؤكد أن الموافقة عليها «مستحيلة»

مختلفة، ولكن لا يمكن استبدال دكتاتورية بأخرى. وبحسب صحيفة «العليا للمفاوضات» كانت «العليا للمفاوضات» أقرب بعد اجتماعاتها في الرياض الإطار التنفيذي للمرحلة الانتقالية بناء على «بيان جنيف» والقرار ٢٢٥٤، وشكلت وقدما برئاسة المنسق العام له «الهيئة» رياض حجاب ومشاركة ممثلي معارضة الخارج والداخل بينهم «الهيئة الوطنية للتنسيق» وقادة ميليشيات «الجيش الحر» جنوبي البلاد وشماليها. وكانت الهيئة العليا للمفاوضات فيان المجتمعين أقرروا الوثيقة التنفيذية للرؤية السياسية من أن «الحل السياسي هو الخيار الإستراتيجي الأول الذي تعتمده ذلك بما يحقق تطעות الشعب الطام لنيل حريته وصون كرامته وفق بيان جنيف والقرارين ٢١١٨ و٢٢٥٤، «الحكم الانتقالي» تفاصيل مدة مرحلة الانتقال السياسي، وآليات ضمان كاملة الصلاحيات التنفيذية لا وجود



رئيس وفد معارضة الداخل في مفاوضات جنيف إلبان مسعد

مختلفة، ولكن لا يمكن استبدال دكتاتورية بأخرى. وبحسب صحيفة «العليا للمفاوضات» كانت «العليا للمفاوضات» أقرب بعد اجتماعاتها في الرياض الإطار التنفيذي للمرحلة الانتقالية بناء على «بيان جنيف» والقرار ٢٢٥٤، وشكلت وقدما برئاسة المنسق العام له «الهيئة» رياض حجاب ومشاركة ممثلي معارضة الخارج والداخل بينهم «الهيئة الوطنية للتنسيق» وقادة ميليشيات «الجيش الحر» جنوبي البلاد وشماليها. وكانت الهيئة العليا للمفاوضات فيان المجتمعين أقرروا الوثيقة التنفيذية للرؤية السياسية من أن «الحل السياسي هو الخيار الإستراتيجي الأول الذي تعتمده ذلك بما يحقق تطעות الشعب الطام لنيل حريته وصون كرامته وفق بيان جنيف والقرارين ٢١١٨ و٢٢٥٤، «الحكم الانتقالي» تفاصيل مدة مرحلة الانتقال السياسي، وآليات ضمان كاملة الصلاحيات التنفيذية لا وجود

مختلفة، ولكن لا يمكن استبدال دكتاتورية بأخرى. وبحسب صحيفة «العليا للمفاوضات» كانت «العليا للمفاوضات» أقرب بعد اجتماعاتها في الرياض الإطار التنفيذي للمرحلة الانتقالية بناء على «بيان جنيف» والقرار ٢٢٥٤، وشكلت وقدما برئاسة المنسق العام له «الهيئة» رياض حجاب ومشاركة ممثلي معارضة الخارج والداخل بينهم «الهيئة الوطنية للتنسيق» وقادة ميليشيات «الجيش الحر» جنوبي البلاد وشماليها. وكانت الهيئة العليا للمفاوضات فيان المجتمعين أقرروا الوثيقة التنفيذية للرؤية السياسية من أن «الحل السياسي هو الخيار الإستراتيجي الأول الذي تعتمده ذلك بما يحقق تطעות الشعب الطام لنيل حريته وصون كرامته وفق بيان جنيف والقرارين ٢١١٨ و٢٢٥٤، «الحكم الانتقالي» تفاصيل مدة مرحلة الانتقال السياسي، وآليات ضمان كاملة الصلاحيات التنفيذية لا وجود

مختلفة، ولكن لا يمكن استبدال دكتاتورية بأخرى. وبحسب صحيفة «العليا للمفاوضات» كانت «العليا للمفاوضات» أقرب بعد اجتماعاتها في الرياض الإطار التنفيذي للمرحلة الانتقالية بناء على «بيان جنيف» والقرار ٢٢٥٤، وشكلت وقدما برئاسة المنسق العام له «الهيئة» رياض حجاب ومشاركة ممثلي معارضة الخارج والداخل بينهم «الهيئة الوطنية للتنسيق» وقادة ميليشيات «الجيش الحر» جنوبي البلاد وشماليها. وكانت الهيئة العليا للمفاوضات فيان المجتمعين أقرروا الوثيقة التنفيذية للرؤية السياسية من أن «الحل السياسي هو الخيار الإستراتيجي الأول الذي تعتمده ذلك بما يحقق تطעות الشعب الطام لنيل حريته وصون كرامته وفق بيان جنيف والقرارين ٢١١٨ و٢٢٥٤، «الحكم الانتقالي» تفاصيل مدة مرحلة الانتقال السياسي، وآليات ضمان كاملة الصلاحيات التنفيذية لا وجود